عادل عبد المهدي في حديث لـ(المدى):

في العراق إرهاب جديد، إنه الجيل الرابع من الحروب.. وينبغي أن نصارح الشعب وأن لا نعطي وعوداً مجانية

أقل من اثنتين وسبعين ساعة تفصلنا عن الانتخابات الأهم في تاريخ العراق المعاصر، إنها الانتخابات التي ستوصل المرشحين إلى أول مجلس نواب منتخب ينظم الحياة التشريعية خلال السنوات الأربع المقبلة. السيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية أحد أبرز الذين رافقوا بناء الدولة الجديدة، تضيّفه (المدى) في هذا الحوار الذي نراجع فيه ما تم إنجازه وما لم يتحقق وصورة الحكومة المقبلة.

بغداد / المدى

❖بعد أيام قليلة، ستكون الحكومة والشعب في مواجهة الانتخابات الأهم.. اعتقد من الضروري أن نبدأ بنظرة تراجع فيها الحكومة نقاط قوتها وضعفها؟

– إن المشاعر متناقضة لدى الحكومة، فهنالك شعور بالرضى في جانب وهنالك شعور بعدم الرضى في جانب آخر. هنالك إنجاز أكيد. إن معركة العراق معركة قاسية فيها موروث ثقيل جداً، وعندما يحصل تغيير جذري في بلد معين، تكون هنالك قطاعات تعمل ومؤسسات تعمل، شيء ما هنالك يعمل، قد يكون النظام السياسي فاسداً، ولكن النظام الصحي يعمل وكذلك النظام التربوي وتكون الكهرباء موجودة، خزينة الدولة فيها بعض الأموال، الإدارة مقبولة، الماء متوفر، الغاز.. ما حدث في العراق أن كل شيء مهدم، لا توجد إمكانية ارتكاز على أي شيء، ممارسات نمت بشكل طفيلي، وتربت أجيال على هذا الوضع، حتى بالنسبة لهؤلاء أصبح هذا الوضع كأنه طبيعي، لا يوجد شيء يرتكز عليه، فنحن أمام مرحلة كان العراق فيها في نفق أسود مظلم، لا مخرج فيه هذا هو الحال عند سقوط النظام المباد، إذا أضفت الى ذلك الإرهاب والتخريب، ستجد إن ما تحقق إنجاز كبير برغم كل هذه المسائل، وإذا أضفت إلى ذلك تداعيات الحرب وتدمير القضية العراقية، ووضع العراق تحت الاحتلال لمدة قاربت العام ستجد إن بناء عملية جديدة يشكل إنجازاً إذ نقلت السيادة، مع وجود القوات الأجنبية بقانون دولي بموافقة مجلس الأمن وموافقة الحكومة العراقية. كذلك نجحنا في تنظيم انتخابات أولى شارك فيها نحو ٥٨٪ ممن تحق لهم المشاركة في الانتخابات، أكثر من ٨ ملايين مواطن برغم التهديدات ونجحنا في الدستور الدائم للبلاد بموافقة كبيرة جداً، نحو ٦٤٪ من الناخبين وبتصويت ٨٠٪ بالموافقة على هذا الدستور واشتراك متزايد لقطاعات قاطعت الانتخابات وقاطعت العملية السياسية، وكانت لها رؤى مختلفة.. كانت من كل الفئات، لا نتكلم فقط عن المناطق الغربية، وكان هناك إنجاز مهم في بناء القوات المسلحة العراقية، كانت هنالك مدن كاملة بيد الإرهابيين.. الآن الحكومة هي التي تأخذ بالمبادرة وبعد أن كانت القوات متعددة الجنسيات هي تقريباً منفردة في اختيار العمليات العسكرية، الآن أصبحت القوات العراقية في أكثر من ٧٠٪ من العمليات هي التي تقود العمليات وفي أحيان كثيرة بمفردها، كما تم انسحاب القوات متعددة الجنسيات من محافظات عديدة.

نظمت موازنة الدولة من حوالي ٨ مليارات دولار هي الموازنة في فترة صدام حسين التي أصبحت ١٤ ملياراً في موازنات بريمر مع منحة عالية من مجلس الشيوخ الأمريكي، ثم ارتفعت إلى نحو ٢٥ ملياراً والآن الموازنة هي ٣٥ مليار دولار، هذا تقدم مضطرد. لقد شهدنا ثلاث حكومات، شهدنا حكومة نظمت في ظل مجلس الحكم، لم يكن هنالك مجلس وزراء فكان كل وزير يقوم بالعمل مباشرة مع مستشار أجنبي، مع الإدارة المدنية للسيد بريمر ثم شهدنا بعد نقل السيادة، حكومة الدكتور إياد علاوي وشهدنا بعد الانتخابات حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري، وكان هنالك أيضاً على هذا الصعيد نوع من التقدم، لقد تطور العمل المؤسساتي في حكومة الدكتور إياد علاوي لم تكن هنالك هيئة رقيبة كالجمعية الوطنية، في حكومة الدكتور الجعفري أصبحت الجمعية الوطنية مجلساً تشريعياً يراقب. ونلاحظ أن احتياجات الناس ازدادت كثيراً، مما سبب اختناقات كثيرة، هنالك ظروف موضوعية حالت دون إنجاز الكثير. وهنالك أيضاً قصور ذاتي لدى بعض المسؤولين، وهنالك مشكلة، دعني اسميها (بنيانية) رافقت انتقال العراق من حالة إلى حالة، لم ينتج معها الانسجام والوحدة الكاملة داخل الحكومة.. هنالك عدة نظريات للحاكم في الحكومة، هنالك بعض المسؤولين ما زالوا يؤمنون بالخطاب الموجه وبالإدارة المركزية. هنالك مسؤولون آخرون يؤمنون بدور أكبر في الحركة الاجتماعية أو يؤمنون بتطبيق اللامركزية والفدرالية وغير ذلك من المسائل. فعموماً لكي نبدأ النقاش، هذا هو الإطار العام للمسألة وتفاصيل أكثر تشخص الحالة عن قرب أكثر.

❖ هنالك ثلاث حكومات كما تفضلت، لكن في كل حكومة هنالك مشكلة قد تتضخم أكثر وقد تنحسر إلى الوراء هنالك مشكلة الأمن ومشكلة الخدمات ومشكلة الفساد المالي والإداري، كل المشكلات الثلاث الأساسية التي يرزح تحتها العراق وأثرت على أداء الحكومات المتعاقبة وفي نفس الوقت شكلت نمطاً من العلاقة بين الحكومات وبين الناس، فيما يخص الأمن نلاحظ مثلاً مع بداية تشكيل الحكومة الأخيرة، كان هنالك تفاؤل في أن (الأمن سوف يستقر) كانت هناك ثقة شعبية مطلقة بأن قدرات الحكومة الحالية سوف تسهم في استقرار الوضع الحالي خصوصاً إننا لاحظنا في بعض الأحيان وزراء تحدثوا وقالوا ما أن ينتهي الشهر التاسع حتى تصبح بغداد مستقرة أمنياً هل استجدت مشكلات في هذا الإطار بحيث أضطرت الحكومة إلى عدم تنفيذ هذا البرنامج؟

– اليوم، قبل ساعة، كان معي الجنرال كيسي، قائد القوات متعددة الجنسيات، واستمعت منه إلى تقرير عن الناحية العسكرية واللوجستية.. هنالك تقدم كبير، فالمناطق التي كانت آمنة ومسالمة ازدادت أمناً ومسالمة، المناطق التي كانت في الوسط انتقلت إلى حالة آمنة، المناطق التي كانت بيد الإرهاب وموضعاً مستمراً للانطلاق بالهجمات أصبحت في حالة قلقة لا وجود فيها بشكل علني لسيطرة الإرهاب وإنما الوجود العلني والسيطرة هما للحكومة، هذا تحول مهم، الآن، السؤال هل قلت الهجمات؟ كلا الهجمات تغيرت طبيعتها، قل استهداف المؤسسات المحمية فيها، ضعف الإرهاب في مواجهة القوى المسلحة لكن ازداد ضد الناس الأبرياء وما يسمى بالأهداف السهلة.. في بداية العام كان هنالك ٦٦٪ عملية بالسيارات المفخخة في الشهر انخفض إلى نحو ٤٠٪ والآن انخفض إلى نحو ٢٥٪ وهذا تقدم مهم.

لكن عندما تضع الآن مفخخة في باص ينقل ركاباً من بغداد إلى الناصرية، وهو هدف سهل جداً، فإن حكومات، كبيرة لها إمكانات أمنية ومدنية كبيرة لا تستطيع وقف مثل هذه الأعمال، الإرهاب الآن في العراق إرهاب من نوع جديد تماماً، كما يسميه البعض (الجيل الرابع من الحروب)، حرب جديدة تماماً نحن نعرف الحرب الكلاسيكية نعرف الحرب المتحركة نعرف حرب العصابات هذا النوع من الحروب، بدون أية جبهة، من دون أية حدود المقاتل يتحرك على كل الأرض، يضرب كل الناس، ويستخدم كل الوسائل، هنالك قوانين للحرب، هنالك حدود تنظم آليات الحرب أو آليات حتى الحروب الأهلية. هذه الحرب التي تجري في العراق لا حدود لها ولا وجه لها، القائم بها أناس ملثمون لا تعرف من هم، فهذه حرب جديدة تماماً، وهذه الحرب لا تتعلق بالأرض العراقية والحيز العراقي سواء كان حيزاً بشرياً أو مادياً أو جغرافياً.

فهذه حرب، حقيقية لا تتعلق بتقنيات أمنية مجردة يجب أن نصارح الشعب بطبيعة هذه الحرب وأن لا نعطي وعوداً مجانية فالمشكلة إن البعض إما بسبب قلة التجربة أو إنه بطبعه ميال إلى التفاؤل أو لم يشخص المشكلة بعمق يعطي وعوداً، لكن هذه مسألة خاصة لا تتعلق موضوعياً بطبيعة الظاهرة، إنما اعتقد بالشكل الذي حاولت وصفه، فالبعض عندما يأتي ويتعامل مع هذه الحالة، كالطبيب عندما يأتي إلى رجل مصاب بالسرطان قد تكون الحمى بسيطة لكن التشخيص يبين أن السرطان ممتد إلى درجة تحتاج إلى عمليات جراحية كبرى وقد يؤمل الأهل بعلاج سريع من باب التهدئة إما إنه لم يشخص المرض بشكل جيد أو من باب إعطاء التفاؤل، أنا اعتقد أن المسألة هكذا، إنه على المسؤول أن يكون أكثر دقة في تشخيص الوضع، لأن إعطاء وعد لا ينفذ أسوأ بكثير من مصارحة الشعب، عن طبيعة الظاهرة عند ذلك نستطيع أن ندرب الشعب وأن نحصل على دعمه وحبه.

❖أنا متفق معك سيادة نائب رئيس الجمهورية فعلاً إذاً هو شكل من أشكال الإرهاب الجديد ويحتاج إلى شكل جديد من أشكال المواجهة فإن الأمريكان بطبيعة قواتهم الموجودة في العراق، أو بنظرياتهم العسكرية غير مهيأين لمثل هذه المواجهة، العراقيون يبدون أكثر إمكانية لمواجهة الحالة، خصوصاً إذا تعاضدت جهودهم مع جهد أمني واستخباري، إضافة إلى جهد سياسي مطلوب.

– إذا رجعنا إلى محاضر جلسات مجلس الحكم، ثم إلى محاضر جلسات مجلس الوزراء والآن محاضر جلسات مشابهة، كنا دائماً نؤكد على هذا الرأي، إن من يستطيع أن يحسم الملف الأمني، هم العراقيون، إنهم القادرون على حسم الملف الأمني. لعدة عوامل ولعدة أسباب، أولاً الرد العراقي وموقف الشعب العراقي عامل مهم في حسم المعركة، وكما لاحظت فإن العملية السياسية، هي عملية أمنية في الوقت نفسه عندما ينزل ملايين الناس ويصوتون للدستور هو في آن واحد رفض للإرهاب.. الآن الدستور يرفض الإرهاب. أو عندما يصوتون إلى الجمعية الوطنية وعندما يصوتون غداً إلى البرلمان فهذا رفض للإرهاب أو تأكيد على الطبيعة السلمية للعملية السياسية، ثانياً: الشعب العراقي والقوى السياسية، هو من يعرف من يحارب، لا توجد لديه تصورات أو أوهام عن طبيعة المعركة. في عدد من الحالات كانت متعددة الجنسية حاجزاً لمواجهة هذه القوى الإرهابية أو كانت (بدون وعي) في كثير من الحالات سبباً لكي تنمو الحالة الإرهابية بسبب نظريات شتى، أما لعدم معرفتها بالحالة العراقية أو لحسابات سياسية معينة، وبالتالي لم تكن هنالك قوى عراقية مجهزة أمنياً.. الآن تجهز القوى الأمنية وبالتالي نرى عملية طردية كلما تحسنت حالة استعدادات الحكومة العراقية ودعمت أكثر فأكثر من قوى سياسية، كلما نتوقع تحسناً في الحالة الأمنية. ما ذكرتموه تماماً هو عين الصواب فالمسألة تتعلق بتطوير موقف القوى السياسية العراقية والشعب العراقي عموماً في الوقوف ضد الإرهاب باعتبار الملف السياسي ملفاً أمنياً في وقت واحد، وبالتالي كل عمليات الاحتواء وسحب البساط من تحت أقدام المقاتلين كل هذه العمليات في النهاية هي عملية واحدة لكن بأوجه مختلفة.

❖قلت كلمة المقاتلين هل هذا مفهوم سياسي؟

– كلا، فنحن نصر على أن بقايا النظام والإرهابيين بأسمائهم نسميها، لكن هنالك إمكانية لفتح باب لمن فكر أو حمل السلاح، نحن اصدرنا في مجلس الوزراء، قانوناً للعفو عن المقاتلين ممن لم يمارسوا جرائم، فبالتالي يجب أن يكون لدى الحكومة طريقة في جعل هؤلاء يرمون السلاح.

حتى لو كان المقاتل معادياً، يمكن التخفيف منه عن طريق عملية سياسية، وبالتالي فإن الأمر يرحب به، حتى بين الجيوش إذا كان في الإمكان توفير المفاوضات في أن توقف حرباً أو الاستسلام أو أي عملية أو آلية لإنهاء أعمال العنف فإن هذا ما يفضل باستمرار، يجب أن لا نكون رجال قتل أو نفضل استمرار الحروب أو اعتبار أن الحرب هي الحل لكل المسائل فإن من واجب أي طرف مسؤول أن يبقي دائرة الحلول السياسية مفتوحة ويوفر أفضل الشروط في إضعاف رغبة أي طرف آخر لترك السلاح، إضعاف هذه الرغبة وتشجيعه على اتباع الوسائل السلمية، حتى وإن كانت معارضة.

❖اجتماع القاهرة ربما أسهم في تفعيل العملية السياسية؟

– إن اجتماع القاهرة ربما استحقاق عراقي وبين كيفية إجماع الجانب العراقي على اتباع العملية السياسية وعدم إدخال البلاد في حرب أهلية واعتبار أن الطرف الشرعي هو الحكومة العراقية المنتخبة وأن الإرهاب أمر غير مقبول ومرفوض، وهنا، كل هذه الموضوعات كانت قد طرحت أيام مجلس الحكم ثم لاحقاً عززت في أيام الحكومة المؤقتة في الحكومة الانتقالية والدول العربية استجابت للأجهزة العراقية ولاستحقاق العراق واتفقت في النهاية مع التصور العراقي الذي أنطلق منذ البداية.

❖هل لديكم ثقة بأن الأطراف الأخرى غير الحكومية التي حضرت اجتماع القاهرة لها السيطرة على الجماعات المسلحة؟

– قد تكون لها سيطرة وقد لا تكون لديها سيطرة.. العمل السياسي فيه جهد لسحب الذرائع، الحكومة الرشيدة، الحكومة المسؤولة عن شعبها يجب أن تدرك من جانب الحزم الشديد ومن جانب آخر الحكمة الواسعة في التعامل، فعندما تستخدم الحزم الشديد يجب أن يكون دائماً مرافقاً لحكمة عالية وأن تسحب كل الذرائع، كل الأغطية الأيديولوجية، كل التبريرات الواقعية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية التي تقود إلى تمرد وإلى توسع هذا التمرد.. قد يكون هنالك أناس مرضى لا يمكن إصلاحهم مطلقاً لكن هؤلاء قد يؤثرون على الشباب بذرائع عديدة فعلى الحكومة أن تستخدم كل الحكمة والمنطق الصحيحين في سحب هذه الذرائع أعطي مثالاً، يقال إن هناك مقاومة، يجب أن لا نرفض مفهوم المقاومة، وقع العراق فعلاً تحت الاحتلال وعندما يكون البلد تحت الاحتلال فمن الطبيعي أن تكون هنالك مقاومة، لكن هل معنى المقاومة إعطاء التبرير لرفع السلاح. هذا شيء آخر. فعندما نقدم الحجج أولاً لا يحق رفع السلاح إلا للجهة الشرعية، والجهة الشرعية هي الجهة المنتخبة، لأن هذا العراق لابد أن يكون له من يتكلم باسمه، لا يستطيع كائن من كان أن يتكلم بأسم العراق يجب أن يبين شرعية هذا الكائن فإذا قال أنا من حقي أن اقاوم، يقال له نعم حقك أن تقاوم، لكن ليس من حقك أن ترفع السلاح وأن تستخدم العنف لأن استخدام العنف سيفتح الباب للجميع لاستخدام العنف.

قد تريد أن تقاوم الاحتلال بهذه الصورة لكن هذا فكر قد لا يوافقك عليه آخرون يعتقدون أنه يحمل من الضرر أكثر مما يحمل من فائدة. بما في ذلك إنهاء الاحتلال.

أو نقول لآخر حمل السلاح كيف نستطيع أن نعرف أن هذا السلاح هو للمقاومة، السلاح أمر خاص في البلدان، المقاومة تحصل ضد التمييز العنصري أو ضد الفقر، فإذا كل واحد يريد أن يرفع السلاح لأنه يريد أن يقاوم ما يعتقده ظلماً عليه، معنى ذلك إننا سوف نعطي لأي إنسان الحق في أن يستخدم العنف برفع السلاح.

فإذا شخصنا أن هنالك جيشاً وإذا شخصنا أن السلاح واستخدام السلاح لا يمكن أن يكون إلا لمن يحمل السلطة الشرعية، وهي الجهة المنتخبة حينئذ نستطيع تضييق الخناق أكثر فأكثر على استخدام العنف وعلى استخدام السلاح المهم في هذا أن نسحب الغطاء الأيديولوجي. فعندما نوفر هذه التعبئة الكاملة، نستطيع أن نمنع شباباً قد يخدعون في التورط في مثل هذه الأعمال نستطيع فعلاً أن نفكك أطروحات الإرهابيين والتخريبيين ونعتقد أن هذه مرحلة عمل وليست عملاً سريعاً لسنا أمام عصابة صغيرة مجرد أن نفكك هذه العصابة يحصل الأمن في البلاد.

❖اجتماع بغداد، ما مبرره في حالة وجود مجلس نواب منتخب ولا يغيب عنه أي تكوين معين أو اتجاه معين فالشعب سوف يكون كله ممثلاً في المجلس المنتخب الذي يوفر سقفاً ديمقراطياً للاختلاف والتحاور؟

– الاجتماع مبرر إذا كان لا يأخذ عمل مجلس النواب، بل إذا كان عمله مكملاً لجهد المجلس، أما إذا أراد أن يسلب المجلس واجباته فإنه يكون عملاً غير مقبول، فكل جهد يقوم به مجلس النواب قد يجد له إسناداً من هيئات المجتمع المدني، هيئات دولية، الأمم المتحدة، مثل هذا الاجتماع الذي سيعقد ما دام يسير باتجاه الخط الطويل لجهد الحكومة وجهد الشعب العراقي وجهد مجلس النواب يكون أمره مبرراً ومقبولاً. أما أي جهد يراد به معارضة وإيقاف العملية لأسباب أي إنه يعطل إرادة الشعب العراقي، فهذا أمر غير مقبول.

❖في قضية الانتخابات بعض الجهات السياسية وبعض القوائم حملت الحكومة وبالأخص الدفاع والداخلية مسؤولية الاعتداءات التي طالت ممثلي بعض القوائم أو الملصقات أو مؤيديها، يعتقدون أما بأطراف معينة في الأجهزة الأمنية كانت متورطة بهذه العمليات أو لم يكن دورها واضحاً في إيقاف مثل هذه الاعتداءات؟

– أولاً أنت قريب من تغطية مثل هذه الأحداث. إذ قد لا تزال الجهات أو المنتسبون لا يميزون واجباتهم. إن استخدام مثل هذه المؤسسات في الحملات الانتخابية هو عمل خاطئ والمفوضية وضعت ضوابط لهذه المسألة ووضعت عقوبات لهذه القضية. إن القوى السياسية نفسها يجب أن تنأى عن هذه المسائل. أنا لا شك لدي أن القوى السياسية حسب المواقع التي تسيطر عليها تستخدم بعض الأجهزة أينما تتمكن من ذلك والجميع بدون استثناء يحاول استخدام ذلك، يجب أن ننأى بأنفسنا عن مثل هذه التصرفات التي لا أعتقد أنها وصلت إلى درجة عالية تؤثر معها على (معرفة إرادة) الشعب العراقي.. هذه الأعمال غير صحيحة، ويجب أن نتعلم كيف نوقفها وأن تتفق القوى السياسية على أن لا تستخدم مثل هذه الوسائل. الدفاع والداخلية تقودهما قوى مختلفة. فوزير الدفاع تختلف توجهاته عن وزير الداخلية.

شاهدنا بعض السياسيين يستعرضون قطعات مثلاً فالمسألة ليست بمثل هذا الوضوح الذي تدعيه هذه الاتهامات كأنما طرف ظالم وطرف مظلوم هنالك تجاوزات لدى الجميع (صغيرة أو كبيرة) واعتقد يجب أن يحقق فيها، وواجب المفوضية أن تفرزها وهو واجب القوائم، وهذا أمر موضوعي وسليم وتسجل مثل هذه المخالفات لكي يتم التحقيق فيها.

❖القوى التي قاطعت الانتخابات السابقة وتريد المشاركة الآن تعتقد أن العمليات التي جرت في الأسابيع الأخيرة والتي ما زالت تجري في المنطقة الغربية. تستهدف تعويق العملية السياسية التي تجري في هذه المناطق، فيما تعلن الحكومة أن مثل هذه العمليات هي لتوفير الأمن للانتخابات، ترى نصدق من؟

– هنالك صراع في هذه المناطق بين من يريد أن يأخذ السكان رهائن وبين سكان يريدون أن يتحرروا من هؤلاء.. هذا واضح. اعتقد الآن إن أبناء تلك المناطق أقدر من غيرهم في الكلام عن مثل هذه المسائل. العمليات الموجودة وغلق الحدود كل هذا لتوفير بيئة آمنة للانتخابات. قرأت تقريراً قبل قليل عن المحافظات الثمانية عشرة وكيف الوضع الأمني فيها.. يقال لي أنه لا مجال للمقارنة في وضع الموصل مثلاً عما كان عليه في الانتخابات الأولى.. هنالك حرية ونشاط.

هنالك بعض الحريات الواسعة في التعبير، بينما في الفترة الماضية، كان المرشحون يسحبون من ندوات ويقتلون في الشارع أمام أنظار الناس، فالصراع ليس بين الحكومة وسكان تلك المناطق، الصراع بين سكان تلك المناطق والإرهابيين. ونعتقد أن واجب الحكومة فعلاً أن تضيق على الإرهابيين لكي تسمح للسكان في التعبير عن وجهات نظرهم. وإلا ماذا تغير؟ في المرة السابقة نفس وجود القوات الأجنبية، بنفس الشروط القانونية بنفس الاتفاقات مع مجلس الحكم، تمت المقاطعة، الآن هنالك دعوة كبيرة للمشاركة، السبب أن الناس تحرروا من سيطرة الإرهابيين على مدنهم (هنا ظروف أفضل) الحالة الأقل نصيباً وحظاً لا تزال في مدينة الرمادي، الإرهابيون يأخذون سكان تلك المناطق رهائن لسياساتهم. والصورة لمن يريد فعلاً أن يشخص بعيداً عن الأهداف السياسية واضحة جداً، إنه ليس صراعاً بين السكان وبين الحكومة، بل بين الأهالي من جهة والإرهابيين الذين يحاولون السيطرة على تلك المناطق برغم إرادة سكانها.

❖محاكمة صدام التي هي حديث الشارع والطريقة التي تدار بها هل تنال رضى السياسيين الذين في الحكومة؟

– نحن دائماً نكرر إننا نريد أن لا نتدخل، كلامي هذا لا يعتبر تدخلاً، أنا سئلت اليوم في التلفزيون هل المحاكمة شفافة أو عادلة قلت هي أكثر من شفافة. هنالك للشفافية حدود، هذه أكثر من شفافة. لا أريد أن اتكلم أو أن اتدخل لكن الحزم في المحاكمة ليس معناه عدم الشفافية. وأنا اقدر ظروف القضاء والمحامين والإدعاء وأقدر ظروف الجميع، لكن المحكمة يجب أن تكون حازمة، نشاهد محاكمات وشاهدنا محاكمات، الحزم لا يعني غبن حق أحد لا من المتهمين ولا من الدفاع. هنا يقف المتهم ويهين الناس، والناس لا تعرف كيف تتصرف ولا يتم إيقاف هؤلاء المتهمين.. حتى البصاق يستخدم هذا أكثر من اللازم، هذا لا يقبل، هنالك حزم ضد الشهود. تخويف للشهود. أن تضطر لإخفاء هوية الشهود، التهديدات هي لصاحب الحق، للمدعين أما المتهم، وهذا متهم بجرائم ضد الإنسانية كبرى فإنهم يتصرفون كيف ما يشاؤون، يوقفون المحكمة بسبب ورقة أو لباس داخلي، أو أشياء لا يمكن أن تصدق هذا أكثر من اللازم. هنالك أصول وكلنا متعلمون ومثقفون أن الضبط ليس ضد الإجراءات الأصولية للمحاكمة، يجب أن يكون هنالك حزم يجب أن يكون هنالك حد لإعطاء فرصة أكثر من اللازم للمتهمين للتعبير عن آراء شخصية لا تتعلق بتثبيت شهادة أو قرينة هنالك يجب أن يكون نظام للقطع وعدم السماح وإلا فإن الشعب لا يرضى عن مثل هذه الأمور.

❖إذا تحدثنا ليس باعتبارك نائباً لرئيس الجمهورية وإنما قيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ما دور الأحزاب، دور منظمات المجتمع المدني في إيقاف هذه المهزلة؟

– الآن الناس والهيئات أيديها طليقة أكثر من الحكومة، لأن الحكومة إذا تدخلت يكون تدخلاً في القضاء أما الناس فمن حقها أن تشتكي، من حق هيئات المجتمع المدني، من حق المظلومين بسبب النظام السابق، أن يقوموا بمبادرات إذا كانوا يعتقدون أن هنالك خطأ. لتصحيح مثل هذا الخطأ لا يمكن السكوت عن مثل هذه الممارسات.

وهذه الممارسات ذات أبعاد تاريخية خطرة مثلاً يتحول صدام حسين وبرزان إلى عناصر بسيطة أصلاً لا يعرفان أن هنالك اعتقالات ولا يعرفان هنالك تعذيب.. بينما القرائن التاريخية والحالية، أطنان من الكتب الوثائق، تعرف ما هو، وكلنا يعرف ذلك، قسم منا لديه تلك الوثائق منذ ذلك الوقت، وثائق عن طريقة الإعدامات ، وطرق التعذيب وبالتالي وبالتأكيد هذا موقف يتجاوز العلاقات بين مؤسسات الحكم.

هذا موقف له علاقة بالشعب لأننا نحاكم مرحلة كاملة، والقاضي يمثل الشعب العراقي هذا هو القاضي الكبير في المحاكمة. أكبر من المؤسسات الحاكمة نفسها، هذه مقيدة بضوابط ربما قد لا تستطيع الحركة إذا أرادت استخدام الأدوات التي في يدها.

❖هل تعتقد أن الأحزاب قاصرة في مثل هذا المجال؟

– على الأحزاب أن تتحرك، هذا الذي أقول لأن يدها طليقة تستطيع أن تقول ما تشاء، تتصرف كما تشاء تعتصم تعمل إضراباً، تستدعي محامين لتقييم الأمور تستطيع أن تواجه هذه المسألة وأن تقيم قضاءً كبيراً يمنع على المجرمين الهروب من أفعالهم أو الاستفادة من بعض الأجواء التي توفر لهم.

❖ نعود إلى الملف الاقتصادي قرارات اتخذت في هذه الحكومة والجمعية الوطنية مثل أسعار الوقود أو تعويض البطاقة التموينية هل سيؤجل تنفيذها إلى فترة الحكومة المقبلة؟

– فيما يتعلق بمشتقات النفط فكما صوت عليه فإنه يطبق في بداية العام القادم. خطة البطاقة التموينية اعتقد يناقشها مجلس النواب القادم، هنالك توقيتات قد تقدم أو تؤخر إلى قرار الجمعية الوطنية القادمة.

❖ هل ما زال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية مصراً على مبدأ الفدرالية في الجنوب؟

– طبعاً، فهذا موضوع أساسي لبناء الدولة العراقية الحديثة، ولحل السؤال الأول عن الإشكال الأول عن أداء الحكومة، هنالك إقليم كردستان اصبح قوياً ومنظماً هنالك حكومة مركزية معطلة، هنالك مناطق محافظات لا تمتلك صلاحيات، لا قانونية لها في الصرف المالي هنالك وسائل عمل موروثة من النظام السابق لا تزال هي الحاكمة للعراق بحاجة إلى مثل هذا التنظيم والدستور أقر النظام الاتحادي الذي يجب أن يأخذ كامل أبعاده في العراق. من الصعب الكلام في التفاصيل، لأنه لا يستطيع أن يضع أحد تصوراً نظرياً، لا نستطيع أن نقترح، أن نعتقد إننا فعالون في مناطق معينة نستطيع أن نجرد الاتجاهات فيها كذلك نركز في الكلام عن الوسط والجنوب. نعتقد أن هذه مناطق محرومة كثيراً تستطيع أن تنظم نفسها في (كيان واحد) فيها إرادة ونسيج اجتماعي ديموغرافي وتاريخي موحد، البعض يتهم هذه الدعوة بالطائفية، هذا غير صحيح. إذا كانت الدعوة طائفية يجب أن تشمل مناطق أخرى حتى أيام الملكية العراقية كانت ثلاث ولايات البصرة، بغداد، الموصل.

هنالك سوابق كثيرة في هذا المجال. نعتقد أن إقليم الوسط والجنوب عنصر توحيدي كبير للحالة العراقية وعنصر تجميعي كبير للحالة العراقية، مثل كردستان التي نحن نعتقد أنها كانت في مرحلة من النضال في زمن صدام حسين نقطة تحرر كبرى ضده وفي مرحلة البناء الجديد هي منطقة جذب كبير للأمام. عندما تكون أية منطقة عراقية قوية تسحب العراق إلى مناطق قوة، وعندما تكون أية منطقة ضعيفة ومفككة تسحب العراق إلى مناطق التفكك والضعف، وما دامت هذه الدعوات تسير بالاتجاه العام لبناء العراق كما في تجربة كردستان وتجربة الوسط والجنوب، نعتقد أن كل العراق يستطيع ان ينهض، وهنالك أمم كثيرة في العالم لم تبن دفعة واحدة، أجزاء متفرقة فيها استطاعت أن تبني مواقع القوى، مواقع ثقل أساسية فكان التوازن واللقاء بين مواقع الثقل أكثر انسجاماً وأكثر طبيعية من محاولات القسر وفرصة حلول فوقية.

❖هل تتوقع حصول تغييرات كبيرة في الحكومة المقبلة؟ الحكومة الحالية شكلت من قوى الائتلاف والتحالف وأعطيت بعض المقاعد الوزارية إلى من لم يشارك في الانتخابات.. هل تتوقع أن هذا الشكل من التوافقات سوف يستمر، أم إن الاستحقاقات الانتخابية سوف تقرر؟

– بشكل عام، نعم، لأن هذه الحكومة فيها جانب كبير من الوحدة الوطنية، فمفهوم الوحدة الوطنية سوف يفرض نفسه على الحكومة القادمة لأسباب عديدة، أولا لأنه سوف يكون استحقاقاً انتخابياً (بحضور الثلثين) قد لا تحقق القائمتان الرئيسيتان نسبة الثلثين، وحتى إذا حققتا الثلثين، فدائماً يحتاج إلى استكمال الصورة. وتشترك في الحكومة مكونات أخرى من الشعب العراقي، سواء كانت ذات بعد سياسي أو ذات بعد تكويني، قومي أو مذهبي أو ديني أو غير ذلك.

(سؤال خارج النشر)

❖لماذا ينظر دائماً إلى المنطقة الغربية على إنها تمثل دائماً بهيئة علماء المسلمين، لماذا لا تمثل مثلاً بحزب الأمة الذي يرأسه السيد مثال الآلوسي؟

– لا ينظر إلى المنطقة الغربية على أنها تمثل بهيئة علماء المسلمين أو غيرها من المنظمات، فنحن نريد من هو الأقرب لتمثيل سكان تلك المناطق أن يكون حاضراً معنا وهذه المرحلة تختلف من مرحلة إلى أخرى. وبالتالي لا يوجد إطلاق.

***لا نريد أن نتدخل في القضاء.. ولكن الضبط ليس ضد الإجراءات الأصولية للمحاكمة!**

***الفيدرالية موضوع أساس لبناء الدولة العراقية الحديثة**

***أكثر من ٧٠٪ من العمليات الآن تقودها القوات العراقية**